

معالجة مخاوف المواطنين بسياسة شاملة توصيات العراق | ٢٠١٧

مكافحة الأصولية





المعهد الديمقراطي الوطني هو منظمة غير ربحية، غير منحازة، وغير حكومية تُلبي تطلعات الأفراد في مختلف أنحاء العالم، الطامحين إلى العيش في مجتمعات ديمقراطية تعترف بحقوق الإنسان الأساسية وتعمل على نشرها.

منذ إنشاء المعهد الديمقراطي الوطني في العام ١٩٨٣ وهو يعمل، بالتعاون مع شركائه المحليين، على دعم المؤسسات والممارسات الديمقراطية وتوطيدها. أما سبيله إلى ذلك، فمن خلال تمكين الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية والبرلمانات، وصون نزاهة الانتخابات، والتشجيع على مشاركة المواطنين، وإشاعة ثقافة الانفتاح والمساءلة ضمن مؤسسات الحكم.

يجمع المعهد الديمقراطي الوطني، بجهودٍ من أصحاب الاختصاص والمتمرسين في العمل السياسي في أكثر من ١٠٠ بلد، ومنهم الموظفون والمتطوعون على السواء، الأفراد والمجموعات من أجل تبادل الأفكار والمعارف والتجارب والخبرات. فيساعد شركاءه على التعرّف، بشكلٍ مسهب، إلى أفضل الممارسات في مجال التنمية الديمقراطية الدولية وتعديلها بما يتلاءم مع احتياجات بلادهم. من جهتها، تعزّز المقاربة المتعددة الجنسيات التي ينتهجها المعهد رسالته القائلة بأنّ الأنظمة الديمقراطية كلها تتشارك بعض المبادئ الجوهرية نفسها في ظلّ غياب نموذج ديمقراطي موحد.

يتّبع المعهد، في عمله، المبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما يدعو أيضاً إلى تطوير أفضلية التواصل المؤسساتية بين المواطنين والمؤسسات السياسية والمسؤولين المنتخبين، ويعزّز قدرتهم على تحسين نوعية حياة المواطنين جميعاً.

بدأ المعهد الديمقراطي الوطني يعمل مع سياسيين عراقيين منفتحين لفكرة الإصلاحات في العام ١٩٩٩، وافتتح مكتباً له في البلاد بشكلٍ رسمي عام ٢٠٠٣. تهدف برامج المعهد في العراق إلى تعزيز القدرة التشريعية المحترفة للمؤسسات السياسية المعنية بالسياسات، وتحسين خطابها السياسي في مجال السياسات، وتعزيز مستوى المراقبة والمساءلة والشفافية على نحوٍ جدير بالثقة. للمزيد من المعلومات عن المعهد الديمقراطي الوطني، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.ndi.org



مقدّمة

يتضمّن هذا التقرير توصيات متعلّقة بالسياسات، أعدّها أعضاء في مجموعات عمل متعدّدة الأحزاب معنيّة بالسياسات، شملت نساءً، وشباباً، وممثّلين عن الأقليات من ١١ حزباً سياسياً وخمسة منظمات مجتمعيّة مدنيّة في العراق. في هذا الإطار، قامت هذه الجهات السياسية الشبابية، القادمة من مختلف الانتماءات السياسية في العراق، بمضاهرة جهودها من أجل وضع حلول السياسات التي تعالج هموماً ملحة تعاني منها المجتمعات المحلية المهمّشة في البلاد، إلا أنّها غالباً ما لا تلقى أذاناً صاغية.

تمّ تصميم توصيات السياسات من خلال عملية استراتيجية شملت تطوير السياسات وإجراء الاستشارات مع شريحة أساسية من الناخبين والخبراء الرائيدين. فتولى أعضاء في مجموعات عمل، منذ أكتوبر ٢٠١٦، إجراء استشارات مع حوالي ٢٢٥٠ شخصاً من أصحاب المصلحة، والمواطنين، وخبراء السياسات في ١٣ محافظة، يمثّلون تسع فئات (الآشوريين، المسيحيين، الكلدانيين، الكورد، الشيعة، السنة، السريان، التركمان، واليزيديون) حول الهموم الملحة التي تشغلهم وحلول السياسات القابلة للتطبيق. من خلال هذه العملية، حدّد مجموعة العمل ستّ توصيات متعلّقة بالسياسات بشأن أبرز المسائل التي تهتمّ المواطنين، وهي:

١. تحديث قطاع الزراعة
٢. معالجة مشكلة التسرّب المدرسي بين النساء الشباب
٣. تحسين المناهج التعليمية في الصفوف الابتدائية
٤. مكافحة التطرف
٥. مكافحة الفساد من خلال المساءلة والعمل المدني
٦. تعزيز فرص العمل للخريجين الجامعيين

صيغت هذه التوصيات لتزويد صنّاع السياسات، والأحزاب السياسية، والممثّلين المنتخّبين على المستويين الوطني والمحلي بنظرة متعمّقة إلى احتياجات جميع العراقيين وأولوياتهم. فضلاً عن ذلك، يمكن للتحليل والسياسات الموصى بها في هذا التقرير أن تدعم أيضاً جهود المسؤولين الحزبيين والمسؤولين عن اختيار قوائم المرشّحين وصياغة البرامج الانتخابية، بالإضافة إلى العاملين في أقسام السياسات والبحث في الأحزاب السياسية.

مع استعداد الأحزاب والمرشّحين للتخطيط للانتخابات القادمة، يستعدّ أعضاء مجموعة العمل بدورهم للعمل مع صانعي القرار في الأحزاب السياسية والمرشّحين، من أجل دمج هذه التوصيات في البرامج الانتخابية والتشريعات ما بعد الانتخابات. ومن المتوقّع أن تكون هذه التوصيات أداة فعّالة ومورداً ثميناً بالنسبة للمرشّحين الانتخابيين والمسؤولين المنتخّبين - خاصّة من يترشّح منهم للمرّة الأولى، ومن فاز حديثاً في الانتخابات - لا سيّما وأنّها ستساعد في تطوير الحملات والسياسات الموجهة نحو الحلول والمرتكزة على المواطن، ومنحها الأولوية.

ستستمرّ مجموعة عمل السياسات بتسليط الضوء على هذه المسائل التي تهتمّ المواطنين، ووضعا إياها على سلم أولويات المناقشات حول السياسات، والنقاشات السياسية والانتخابية الهادفة إلى التأثير على الخطط التشريعية لمجلس النواب ومجالس المحافظات.





لمحة عن مجموعة عمل السياسات

بين أكتوبر ٢٠١٦ ومارس ٢٠١٧، اجتمع ٥٥ ناشطاً شاباً من مختلف الانتماءات السياسية في سلسلة من التدريبات المكثفة حول إعداد السياسات، من أجل تحديد المسائل المثيرة للقلق بالنسبة للجماعات التي لطالما كانت غير ممثلة بما فيه الكفاية، مثل الشباب، والنساء، والأقليات، والنازحين داخلياً. ومن خلال تمارين لتحقيق توافق في الآراء، اختار أعضاء مجموعة العمل ست مسائل ذات أولوية، ثم شكّلوا عدّة مجموعات فرعية لتحليل الأسباب والآثار المرتبطة بكلّ منها. بعد التدريب الأولي، عاد أعضاء مجموعة العمل إلى مناطقهم، لجمع الملاحظات والتعليقات من أبرز أصحاب المصلحة والمواطنين المتأثرين بهذه القضايا، أولاً في صياغة التوصيات بناءً على أسس متينة. وبهدف وضع اللامسات النهائية على هذه التوصيات، تعاونت كلّ مجموعة فرعية مع خبراء في موضوع معيّن، لمساعدة الأعضاء في جمع الملاحظات التي أدلى بها المواطنون، وإعداد توصيات محدّدة تستهدف مختلف المؤسسات الحكومية المسؤولة عن معالجة هذه المسائل.

تثبت العملية الاستراتيجية التي أتبعتها مجموعة العمل عند تصميم هذه التوصيات أهمية تطبيق خطوات حديثة في مجال صياغة السياسات، بحيث تكون العملية برمتها دامجة وملبية لاحتياجات المواطنين. فضلاً عن ذلك، يشكّل هذا الأمر نموذجاً يتخذى به عند توعية المواطنين وصياغة السياسات عن طريق تحقيق توافق في الآراء، والابتعاد عن الخطاب الطائفي الذي لطالما صبغ المشهد السياسي العراقي.

أعضاء مجموعة عمل السياسات

يمثّل أعضاء مجموعة عمل السياسات مختلف المكونات السياسية والدينية والإثنية في البلاد، كالشيعة والسنة، والكورد، والمسيحيين، والتركمان، واليزيديين. وحرصاً على تمثيل الاحتياجات المحدّدة للجماعات المختلفة في مراحل هذه العملية، أميل هؤلاء الأشخاص من مختلف المناطق، كبغداد، دهوك، الديوانية، ديالى، أربيل، كركوك، ميسان، السليمانية وواسط.

السيدة غصون مخير	السيد عمر حسين	السيد ريباز عباس
السيد سعد بابير مراد	السيد عباس هياس عباس	السيد خلف أديب
السيدة شانا محمد رشيد	السيد عارف حسين	السيدة تقوى أحمد
السيد حسن سعد	السيدة ابتهاج عبد الحسين	السيدة دلباك أحمد عبد الله
السيد أوزهان صباح	السيد بدرخان عبد الله اسماعيل	السيد بريار برزان عبد الله
السيدة هازا صلاح	السيد ياسين ضياء جليل	السيد محمد مرتضى عبود
السيد شاكيو شيرزاد	السيدة غفران عباس جاسم	السيدة تارا علي
السيد رحيم السوداني	السيدة فاطمة علي جودة	السيد زيد علي
السيد زياد طارق	السيد أحمد كاظم	السيد سرمد آياد
السيد علي عبد الزهرة طعمة	السيد حسنين فؤاد كاظم	السيد كاميران عزيز
السيد شاروكين يعقوب	السيدة فاطمة قاسم	السيدة روبينا أوميليك عزيز
السيدة سوزان يوحنا	السيدة رنا حسن قاسم	السيدة ليلى سيدو بيسو
السيدة مارلين يوسف	السيد صفاء مهدي صالح	السيدة سمر فاضل
السيدة انتصار ضمير	السيدة نور ماجد	السيد عمار غانم
السيدة خلات جميل محمد	السيدة شمائل سحاب مطر	السيد منتظر حمزة
السيدة هاجر العمري	السيد صالح محمّد ميرزا	السيد أوميد خضر حميد
	السيدة ليلى محمّد	السيدة زينب حاتم





منظمات المجتمع المدني الممثلة

الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر
سلام الشباب
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)
نخبة النخبة
يزدا (Yazda)

الأحزاب السياسية الممثلة

الاتحاد الإسلامي الكردستاني
الاتحاد الوطني الكردستاني
تجمع وطن
الجبهة التركمانية العراقية
الحركة الديمقراطية الاثورية
الحزب الديمقراطي الكردستاني
حزب الدعوة الإسلامية
حركة التغيير (كوران)
متحدون
المجلس الأعلى الإسلامي العراقي
الوفاق الوطني العراقي

ضمن إطار العملية الرامية إلى صياغة توصيات واقعية وقابلة للتطبيق، تعاون أعضاء مجموعة العمل مع خبراء في مواضيع محددة، فزود هؤلاء الخبراء والفاعلون المحليون الأعضاء بصورة عملية وتحليل معمق للأسباب الرئيسية للمسائل التي تم تحديدها، كما وقروا المشورة بشأن توصيات السياسات بحيث تكون محددة، وهادفة، وتوفر حلولاً على المدى القصير والطويل.

يود أعضاء مجموعة عمل السياسات أن يتقدموا بالشكر إلى الخبراء التالي ذكرهم على كل ما قدموه من مشورة ودعم في مختلف مراحل العملية:

الخبراء

د. حازم بدري العبيدي، مدير المشاريع في المركز الديمقراطي للتوعية والحكم الرشيد؛ أستاذ في معهد المعلمين للدراسات العليا
السيد صادق جعفر، نائب نقيب المهندسين الزراعيين، المدير التنفيذي للجنة العليا للنهوض بواقع المرأة الريفية في مجلس الوزراء
السيد علاء الربيعي، مدير ناحية الفرات، رئيس لجنة محو الأمية في ناحية الفرات
د. مزهر جاسم الساعدي، رئيس مؤسسة مدارك للبحوث والدراسات
السيد عباس الشريفي، نائب رئيس المركز المدني للدراسات والإصلاح القانوني
السيد حميد طارش، خبير قانوني في الحكم الرشيد



مكافحة الأصولية

المؤلفون: السيد حسنين فؤاد كاظم، السيد علي عبد الزهرة، السيد صفاء مهدي صالح الكناني، السيد سعد بابير مراد، السيد ياسين ضياء جليل، السيد عباس هياس عباس، السيد بريار برزان عبد الله، السيد أوميد خضر حميد، السيدة هاجر العمري، السيد أوزهان صباح

ينتج عن تهديد الأصولية والتشدد وآثار التطرف العنيف بشكل واضح في العراق، وعليه فقد أصبح تخفيف هذه المخاطر أولوية في البلاد وعلى مستوى المجتمع الدولي، خاصةً بعد ظهور داعش. أما أسباب التطرف والتشدد، فمختلفة وشديدة الصلة بالسياق القائم، لكنها غالباً ما ترتبط بغياب الفرص الاقتصادية، وثقافة أو نظام من الظلم والتهميش الاجتماعي. فيكون الشباب بشكل خاص هدفاً للمجموعات المتطرفة، خاصةً في ظل ارتفاع معدلات البطالة والفقر بين الشباب العراقي، واستخدام المجموعات لمحفزات مثل فرصة القيام بمغامرة، والتمتع بالشهرة، والموارد المادية. (معهد السلام الأميركي، ٢٠١٦)

من العوامل الأساسية الأخرى ما هو متعلق بمشاعر الظلم والتهميش، وينبع من اعتقاد أو شعور حقيقي بعدم إمكانية الوصول إلى الحكم. ينطبق هذا الأمر بشكل خاص في بعض المناطق العراقية حيث تكون فرص المشاركة السياسية محدودة، ونادراً ما يتم إشراك الشباب في عمليات صنع القرار. من هنا، فإن توفير فرص المشاركة للسكان الأكثر عرضة لخطر التطرف، لا سيما الشباب، يمكن أن يبني الثقة بالمجتمعات المحلية والحكومة، ويخفف من جاذبية التطرف العنيف. فقد اكتشف أعضاء مجموعة العمل، من خلال المقابلات التي أجروها مع الخبراء والمواطنين، أن ثقة العراقيين بالحكومة محدودة، وكانت الحكومة المركزية أم السلطات المحلية، عندما يتعلق الأمر بالعمل باسمهم وفي ما يصب في مصلحة البلاد، ومردّد هذا الشعور بشكل كبير إلى الفساد المؤسسي وتهييش الأقليات. وفي ظل ظروف معينة، يمكن أن يدفع هذا الإحباط بالشباب في أحضان الأصولية، وفي بعض الحالات، التطرف العنيف.

يحتل العراق مكانةً فريدةً من نوعها. فقد أثبتت انبعاث داعش أن البلاد معرضة لصعود مجموعات متطرفة قوية بشكل خاص. لكن النظام الوحشي الذي كرّسه تنظيم داعش، وخسائره المتتالية في ساحة المعركة، أثبتت للعراقيين أيضاً أن الأنظمة الأصولية غالباً ما تعمل بموجب أيديولوجية فاسدة، من دون أي صلاحية رئاسية، لابل تستخدم تكتيكات وحشية وغير إنسانية ضد الأجانب والشعب نفسه الذي تدعي أنها تحكّمه. وأثبت الاستطلاع العام الذي أجراه المعهد الديمقراطي الوطني ومنظمات أخرى أن الحرب على داعش قد وُجّهت بلداً غالباً ما كان منقسماً على أسس طائفية. من هنا، يجب أن تستفيد الحكومة والمجتمع المدني من هذه الفرصة لبناء الشعور بالهوية العراقية بين السكان، خاصةً الشباب منهم، فإذا تمكّن الشباب العراقيون من التعبير عن رأيهم داخل الحكومة، وشاركوا في تحديد مصير بلادهم، سيبتعدون عن الأصولية والعنف ويتجهون نحو السبل العملية والسلمية للإصلاح.

الأسباب الرئيسية للتطرف والأصولية

- التهميش الاقتصادي والاجتماعي للشباب والأقليات
- انعدام الاستقرار الإقليمي ووجود مجموعات أصولية خارجية
- عدم القدرة على الوصول إلى صانعي القرار وشعور حقيقي أو متخيل بعدم القدرة على المشاركة في العملية السياسية
- حوافز مثل الشهرة والمغامرة والموارد المادية

النتائج الأساسية

- انتشار التطرف العنيف
- العنف وانعدام الاستقرار
- قمع الأقليات والنساء
- التعطيل الاجتماعي والاقتصادي
- تدمير البنى التحتية

⁹ Holmer, Georgia. Countering Violent Extremism: A Peacebuilding Perspective. Washington: United State Institute for Peace, 2016.

¹⁰ Countering Violent Extremism. Washington: United States Agency for International Development, 2017.

لفهم قضية الأصولية في العراق بشكل أفضل، وصياغة حلول السياسات الفعالة والعملية، التقى أعضاء من المجموعة بصحافيين وأكاديميين وخبراء في مجال القانون وحقوق الإنسان والتطرف، فضلاً عن قادة أحزاب سياسية ونواب وأعضاء آخرين في الحكومة. وفي سياق هذه الاجتماعات، فهم أعضاء المجموعة عيوب النهج المتبع حالياً لمكافحة الأصولية في العراق. كما تعرّفوا أيضاً إلى أمثلة عالمية عن مقاربات طُبِّقت بنجاح في هذا المضمار، وأدرجوا هذه المعلومات ضمن توصياتهم. وبعد أن أعدوا قائمة بالمعارف الأساسية، اطلعوا على الأفكار المعمّقة من خلال المناسبات العامة المنتشرة في مختلف أنحاء العراق. ووزّع المنظمون، في مختلف جلسات النقاش حول السياسات في بغداد، استبيانات على الحضور لجمع آراء مختلفة حول الأصولية والحلول المحتملة. كما استخدم أعضاء المجموعة هذه اللقاءات لحشد الدعم لمبادراتهم واستقطاب المتطوعين الذين شاركوا لاحقاً في أنشطة الحملة. ومن هذه الأنشطة مناقشات عامة ومبادرات اجتماعية، كمحاولات بناء حسّ مجتمعي من خلال غرس الأشجار وتحسين المساحات الخضراء العامة.

توصيات السياسات

التوصيات على المدى الطويل

١ إنشاء مؤسسة حكومية دائمة لمكافحة الأصولية.

٢ مراقبة الحكومة ومنظمات المجتمع المدني لعملية إعداد الموازنة لتضمن توزيع الموارد بطريقة عادلة ومتساوية.

٣ صياغة سياسة تربية تهدف إلى مكافحة الأصولية.

٤ تشديد العقوبات لمن يعتمد ممارسات أصولية، ويروج لها، ويمولها

المؤسسة الحكومية المسؤولة أو الهيئة المستقلة

- مجلس النواب
- مجالس المحافظات
- المحافظون
- الأحزاب السياسية
- القضاء
- وزارة التربية
- الإعلام
- منظمات المجتمع المدني
- المنظمات الدولية

التوصيات على المدى القصير

١ دعم جهود التوعية الاجتماعية والسياسية التي تستهدف الشباب.

أ- تنظيم ورش عمل وندوات في المناطق المحررة أو في الأقاليم التي تضم عدداً كبيراً من النازحين داخلياً، مع التركيز على مفهوم المواطنة، والهوية العراقية، والتعايش المشترك.

ب- استخدام خطاب الوحدة الوطنية لمكافحة الإعلام الراديكالي الذي يروج للأيديولوجيات المتطرفة.

ج- تنظيم اجتماعات مع ممثلين عن المناطق المحررة تركّز على الوحدة الوطنية.

٢ تفعيل برلمان للشباب.

أ- التركيز على المناطق المحررة، تشكيل برلمانات للشباب من جميع الطوائف والهويات.

ب- دعوة هذه البرلمانات الشبابية إلى زيارة مجلس النواب ومراقبة عمله ومنحهم فرصة للعمل مع الممثلين المنتخبين.

ج- تنظيم اجتماعات بين نواب شباب من مختلف الأقاليم.

٣ خفض سنّ الترشيح للبرلمان من ٣٠ إلى ٢٥ سنة.

٤ تشجيع الشباب في المناطق المحررة على الالتحاق بالجامعة من خلال تخفيف شروط قبول الشباب في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة داعش.

٥ تشكيل لجنة نيابية مسؤولة عن معالجة مشكلة الأصولية.

٦ تشديد العقوبة لكل من يروج للأصولية.

